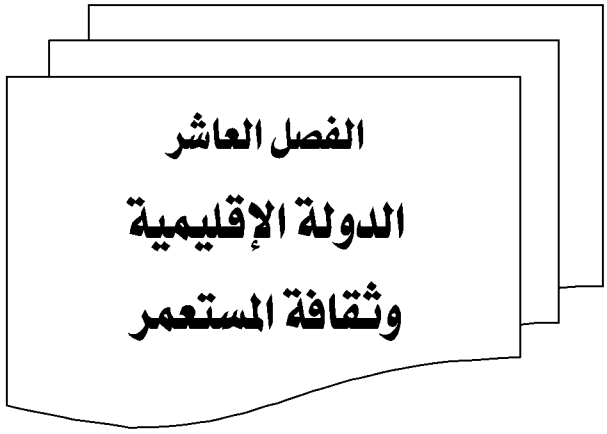
الفصل العاشر
الدولة الإقليمية
وثقافة المستعمر

إن الحديث عن الوحدة العربية أمرٌ لـه أبعاد وتفرعات كثيرة جعلت تحقيق الوحدة مثل طريق تكثر فيه التعاريج، لكن له نهاية مؤكدة لأن الزخم القومي للأمة العربية التي أعطاها الإسلام عزمًا كبيرًا وقوة دفع تمثلت في الحفاظ على اللغة العربية؛ لغة القران الكريم، جعل الوحدة تنتظر الأمة العربية مهما تعثرت مسيرتها التاريخية.

إن من العقبات التي أجلت الوحدة العربية بعد أن أصبحت الخلافة لبني عثمان ثم بعد ذلك ضعف الخلافة العثمانية نفسها، أن الدول الطامعة في الولايات العثمانية أخذت تنقض على أجزائها وتستعمرها كلما لاحت لها الفرصة. فجاء الأسبان وقد استعمروا المغرب، والفرنسيون وقد استعمروا تونس والجزائر ولبنان وسورية، والبريطانيون وقد استعمروا وحكموا العراق والأردن ومشيخات الخليج العربي وقبلها مصر، وقد جاء أيضًا الإيطاليون الذين استعمروا ليبيا.

لو توقفنا قليلاً أمام هذا الاستعمار الذي استمر سنين طويلة محتلاً للأقاليم العربية التي أشرنا إليها، سنجد أن الثقافة الاستعمارية لكل دولة مستعمرة تختلف عن الدولة الأخرى، وهو ما ترك أثره أيضًا في المستعمرات العربية بل وأصبح جزءًا من ثقافة الدولة الإقليمية العربية.. فالإيطاليون كأمة يختلفون عن الإنجليز وعن الفرنسيين، وكذلك عن الإنجليز والفرنسيين. إذن الحديث عن الوحدة العربية ليس حديثًا خاصًا مقصورًا وموجهًا فقط إلى الوحدويين العرب، لأن هؤلاء هم المتحدثون به والداعون إلى الوحدة، وإنما هو حديث لكل أطياف نسيج سكان الوطن العربي، مسلمين وغير مسلمين، عرب وأقليات، ما دام هؤلاء يعيشون على الأرض نفسها ويتحدثون اللغة العربية ويشتركون في التاريخ بغض النظر متى أصبح هؤلاء مسلمين أو متى صاروا عربًا، فالحاضر واحد والمستقبل واحد والمشاعر أصبحت واحدة وهذا هو المهم.

لكن الوحدويين العرب يؤمنون بالوحدة العربية الكبرى، ويعلمون أن الوطن العربي مفتت إلى دويلات يجب أن تزول لتحل مكانها دولة الوحدة، لكن مشكلة هؤلاء، هي، أنهم لا يتفقون على تحقيق الوحدة، أو لا يتفقون على كيفية تحقيقها؟ كما أن من المسلمات أنه يوجد أعداء للوحدة متربصون دائمًا لإعاقتها وتخريبها ماديًا كلما لزم وفكريًا على الدوام لمجرد مصالح لهم أو انتقامًا من أمة نهضت يومًا وحكمت بالإسلام نصف العالم القديم.

الوطن العربي يحتل موقعًا ممتازًا بين ثلاث قارّات، ومساحته الجغرافية هي ثاني أكبر مساحة على اليابسة، هذا عدا التنوع المناخي والبيئي الذي يمتاز به الوطن العربي، الذي يطل على كل بحار العالم وخلجانها إضافة إلى المحيط الأطلسي والهادي، فأقل شيء لو تخيلنا قيام دولة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج، فإن أول ما يلفت النظر هو أن حوض البحر الأبيض المتوسط، بلا مبالغة يصبح بحيرة عربية كما هو البحر الأحمر ومعظم الخليج العربي.

لهذا توجد حملات تضليل ضد الوحدة العربية يستعملها أعداء الوحدة لأجل إبقاء الأمر على ما هو عليه. فسهل أن يضِلَّ طريق الوحدة ضعاف الفكر نتيجة دعاية إخافتهم من الوحدة أو أن الثوريين ينتفضون ومتى وصلوا الحكم لا يستطيعون أن يتقدموا نحو الوحدة الحقيقية نتيجة الضحالة الفكرية حينما تأخذهم العزة بالإثم فلا يستنجدون بحكماء شعوبهم يسترشدون بما عندهم من نصيحة ومعرفة. لكن هذا، وإن كان موجودًا ويحدث لا يوقف القناعة في وجدان الأمة ما دام الوحدويون متفقين على أن الوجود القومي حقيقة، والإقليمية واقع، والوحدة هي الهدف.

ما دام الأمر على هذا المستوى فإن الخلاف على الوحدة سيكون بسبب المنطلقات الفكرية، المنطلق القومي والمنطلق الإقليمي، وكل منطلق له تصوره بالنسبة لتحقيق الوحدة، ويؤثر حتمًا في تصور الطريق لتحقيق الوحدة. فالإقليم في الأساس هو تعبير عن مكان قد تكون له صفات تميزه عن غيره، لكنه لا يجسد نظاما اجتماعيًا أو سياسيًا ولا يمكن أن يعتبر أمة، وهو ليس كذلك كيفما قلبنا المعنى، لذلك نجد أن دعاة الإقليمية العربية داخليًا وخارجيا هم أصحاب المصالح، وهم من يحاولون كثيرًا ودائما إعطاء الإقليم صفات الأمة.

الإقليم في الوطن العربي كثيرًا ما لا ينسجم مع الطبيعة والجغرافيا، حتى أن كثيرًا من الدول العربية الإقليمية لا تنطبق عليها صفات الإقليم، لكنها أعطيت مميزات وحوافز بختم الاستعمار الذي جعل منها دولاً حسب تقسيماته وأهوائه ومقايضاته مع الدول الأخرى المتنفذة. بسبب الإقليمية فقد سكان الأقاليم العربية مرونة السوق الواحد والتكامل الاقتصادي، وبقي صعبًا بين هذه الدول التعامل الاقتصادي والجمركي، ونتيجة لذلك بقي العرب أقرب الناس لبعضهم وأبعدهم عن بعضهم اقتصاديًا.

نتائج دراسة نشرتها مجلة Global Finance Magazine سنة ٢٠١٠م
تبين الناتج المحلي لكل دولة عربية و معدل نصيب الفرد فيها
وترتيب الدول العربية حسب نصيب الفرد

الدولة	الناتج الوطني ببلايين الدولارات	نصيب الفرد بالدولار	مقارنة نصيب الفرد بين الدول العربية
قطر	126.518	233،88	1
الكويت	117.316	38.293	2
الإمارات	239.65	973،36	3
البحرين	21.733	808،26	4
سلطنة عمان	53.782	198،26	5
السعودية	434.44	743،23	6
لبنان	39.149	331،15	7
ليبيا	77.912	878،14	8
تونس	43.863	489،9	9
مصر	216.83	367،6	10
الأردن	27.129	659،5	11
سورية	59.633	108،5	12
المغرب	91.702	773،4	13
الجزائر	158.969	478،4	14
العراق	84.136	599،3	15
اليمن	30.023	596،2	16
جيبوتي	1.139	553،2	17
السودان	65.93	466،2	18
موريتانيا	3.486	100،2	19
جزر القمر	557	177،1	20
الصومال	غير متوفر	غير متوفر	-
الناتج السنوي للعالم العربي	$ 951،893،1		

دول إقليمية تزرع الورود وتصدرها إلى أوروبا ودول أخرى عربية تستورد الورود من أوروبا. قس على ذلك أنواع الخدمات والمنتجات الأخرى التي يحتاج إليها المواطن العربي دائمًا. في دراسة متأنية في بداية القرن الواحد والعشرين، تبين أن نسبة حجم التعامل التجاري بين البلاد العربية لا تزيد عن ٧ % من الحجم الإجمالي الكلي للتعامل التجاري بين البلاد العربية وغيرها.

لقد عمل المستعمرون فكريًا وثقافيًا إضافة لتمزيق الوطن العربي، وتدخلوا في شئون الدول العربية وساهموا في وضع مناهج التعليم وأوجدوا جيلاً عربيًا يعمق الإقليمية مقابل أثمان تصل أحيانًا إلى إعطاء البعض كرسي الحكم في البلد العربي، وذلك على حساب المضامين الفكرية والاجتماعية للقومية العربية. فلنا أن نتخيل أن لغات الأمم المستعمرة شغلت حيزا كبيرًا وحلت مكان اللغة العربية في أوطانها.. نجد هذا في لبنان والجزائر وغيرهما، فالأمثلة كثيرة كما اللغة الإنجليزية في بلاد الخليج العربي حيث نجد اللغة الإنجليزية هي لغة التعامل الرسمي.

وفي مقابل وحدة التاريخ نجد أن هناك من حاول إعادة صياغة التاريخ العربي فاستدعى الماضي الإقليمي السحيق وراح يتجاهل الواقع التاريخي الحي منذ أن أصبح المواطن يتحدث العربية، وذلك لكي يكون له نتيجة لذلك تاريخه الخاص المختلف عن تاريخ الإقليم الآخر. لهذا نراه وقد استدعى أشياء ميتة غطاها الغبار لا يصلح تداولها إلا من أجل الدراسة وحسب. فكانت هناك الآشورية والفرعونية والفينيقية إلى أخره، لكي يصعب أكثر التقريب بين الإقليمية والقومية، بل لم يعد الخلاف بين إقليمي وقومي بل بين إقليمي وإقليمي ما دام في الأقاليم فرعوني وآشوري وفينيقي. ولنا أن نتخيل حجم الخلافات بين ٢٢ إقليمًا عربيًا تم منحها مقاعدَ في الأمم المتحدة حيث أصبح الإقليم له مفهوم اجتماعي وسياسي مما نطلق عليه أحيانًا أسوار الإقليمية لو صح التعبير، وبهذا أصبح الولاء للإقليمية منافسًا للقومية.. أليس هذا هو الواقع في الزمن الراهن !

ورغم ذلك، فليس معناه أن الإقليمية قد انتصرت على القومية، وإن كانت قد أبطأت المد القومي في المسيرة التاريخية مؤقتًا. وليس صحيحًا أن الستين عامًا عمرَ الحقبة الاستعمارية المادية والثقافية والاقتصادية في القرن العشرين قد انتصرت

على مئات السنين التي كونت الفكر القومي العربي وأبقت شعلته مضيئة. فالتكوين القومي كان قد اكتمل قبل أن تُفرض الإقليمية وتمزق الأمة جغرافيًا، وأصبح من المستحيل إعادة الأمة إلى أطوار من التكوين الاجتماعي. لقد كان تعالي الدولة الاستعمارية على من حكمتهم عاملاً جعل الجماهير تكره المستعمرين وتبتعد عنهم وتشك في كل ما يطرحونه عليها. صحيح أن الجماهير لم تأخذ قسطًا وافيًا من التعليم إلا أنها أبقت على قوميتها. في مقابل ذلك نجد أن كثيرًا من المثقفين ضلوا الطريق وعملوا من أجل الإقليمية.

هذا، ولم يستطع الاستعمار أن يخرب اللغة العربية ولا الثقافة الإسلامية التي هي العامل الرئيسي في بناء التاريخ العربي، فاللغة حفظها الإسلام، وبتقادم القرون عاش العرب مستقرين في ظل الحضارة الإسلامية فحفظت المناعة الدينية العرب ومنعت المستعمرين من تخريب اللغة العربية. كان المستعمرون يطلقون على المناضلين من العرب، تارة المسلمين وتارة العرب. لقد أثبتت الأيام بأنه ما من إقليم عربي ثار على المستعمر إلا واستعان بعرب آخرين، وهنا أثبتت الحدود السياسية الإقليمية هزالتها عدا أنها سجن لا يخدم إلا الحاكم العربي الإقليمي ومرجعياته الأجنبية.

بالرغم مما أصابته بعض الدول الإقليمية العربية من غنى ومن رخاء أحيانًا فلم تستطع أية حكومة إقليمية في الوطن العربي أن تحقق التقدم المنشود ولم تكن جديرة لتحوز على مكان مرموق بين دول العالم المتقدم إلا أن تكون تابعة ومعتمدة على غيرها. البترول لم تستخرجه الدول الإقليمية من باطن الأرض بل لجأت إلى أمم أخرى لكي تقوم بذلك. ولنا أن نتخيل لو أن الدولة القومية المتكاملة حقيقة في هذا الزمن فدون شك كان يمكن أن تصبح سيدة على أرضها بإمكانياتها الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها لاستخراج البترول من أراضيها. والدول العربية التي ارتقت قليلاً من الناحية الاقتصادية قد ارتبطت بالمستعمرين، وبقيت دولاً ذيلية لهم. وأما حصيلة الرخاء فظلت تذهب إلى السماسرة والبطانة المتخمة بألوان الفساد البشري. الدول الإقليمية الفقيرة المحتاجة ظلت تعاني وتبحث لها عن موطئ قدم،

والأرض الخصبة بعيدة عمّن يحتاج إلى فلاحتها. وهكذا كانت الإقليمية معوقا للتقدم والرخاء في الأمة العربية، لذلك ظلت القومية عنوانا للتقدم.

لقد ذهب الاستعمار وبقيت الإقليمية، ولما حان الوقت للتصدي لها انعكس ذلك على أصحابها فانجرفوا أكثر ناحية الاستعمار يتوسلون إليه ويرجونه بألا يبتعد. لقد كان من أهم الأسلحة التي لجأ إليها الإقليميون العرب في تلكئهم في الاندفاع نحو الوحدة، مقولتهم إن الأمة العربية لم تكن في يوم من الأيام تجمعها دولة واحدة أو خلافة إسلامية واحدة، ففي وقت ما كانت هناك الخلافة الأموية والخلافة العباسية والخلافة الفاطمية وكلها كانت في زمن واحد.
وقالوا في حجتهم إن التحالف في أوقات الأزمات يكون أولاً للمصالح الوطنية أي للإقليمية. وبالرغم من هذا فإن الإبداع في الأدب والفنون يظل من خصائص القومية. فنجد أن الإقليمية لا تملك مقومات التفاخر ولا المزايدة على القومية بأي منطق أو في أي مجال من مجالات الحياة.

الإقليميون نوعان، منهم من تمت صياغتهم قبل التجزئة الاستعمارية للوطن العربي، وهؤلاء من فقدوا ولاءهم القومي للوطن العربي فتجدهم يحاربون الوحدة ويرفعون الشعارات الوطنية الإقليمية ويستخدمون أسلحة تمجيد المضامين التاريخية والثقافية والفكرية للإقليمية، ويعملون على رفع شعارات الوطنية الإقليمية ويستدلون بمبررات وحجج قد تعمل لصالح الإقليمية في الزمن القريب. من تلك الأسلحة أيضًا إيهام المواطنين بأن الرخاء يتحقق في الإقليم أكثر من الدولة القومية، ونستطيع أن نتبين هذا في بعض الدول العربية التي تعزل نفسها عن محيطها القومي بسبب أنها غنية.
ونوع آخر من الإقليميين العرب، وهم الغالبية الذين بقوا على مسافة واحدة من الإقليمية والقومية بسبب عدم وضوح الرؤية عندهم فلم يستطيعوا إدراك التناقض بين الإقليمية والقومية.. يقبلون التجزئة كواقع، ويقبلون الوحدة كغاية. ولأن ولاء هؤلاء لإقليميتهم فإنهم يتصورون الوحدة العربية من منظار الإقليمية أي أنهم يساندون من بعيد ومتى أرادوا على أن تظل دولتهم الإقليمية. وحينما يدعون إلى

الوحدة تجدهم يقدمون تصوراتهم الإقليمية فيثيرون الاضطراب والبلبلة بين الوحدويين العرب. كما أن الوحدويين الإقليميين ليس لهم عقيدة وحدوية نقية، وقد يجلبون معهم أفكارا وعقائد أخرى تناصب الفكر القومي العداء.
وفي النهاية، إن تعدد الدول الإقليمية معناه دائمًا تعدد الطرح الوحدوي الإقليمي الذي يقود في النهاية إلى التشرذم والتجزئة.

إن تحقيق الوحدة العربية في ظل الدولة الإقليمية أمر ليس سهلاً. دعنا نتخيل أن الوئام والصداقة والجيرة وحسن التفاهم عمت بين الأشقاء العرب في الدول الإقليمية وحدث عند العرب تململ وحدوي فهل سيكون الطريق معبدًا، وهل سيكون دعاة الوحدة التي تنطلق من الإقليم صادقين؟

الدولة الإقليمية نظام معقد متكامل به دستور وقوانين وملك أو رئيس ووزراء وأصحاب نفوذ وسلطان، وهناك مميزات لكل جهة ولكل شخص. إذا كانت الدعوة إلى الوحدة تضمن لهؤلاء استمرار ما حصلوا عليه من مميزات ومنافع وجاه حتى لحظة الدعوة إلى الوحدة، وكان انخراط وطنهم في وحدة كبرى سيزيد من منافعهم وامتيازاتهم فستكون الوحدة ممكنة ما دام الأمر هكذا. دعنا نتخيل مجموع الدول الإقليمية وما بكل منها من امتيازات لأهل الحل والربط فيها فهل الوحدة ستضمن لكل أصحاب المنافع في كل إقليم دوام ما تحقق لهم، وإن حدث ذلك فماذا سيتبقى من الوحدة لكي نطلق عليها وحدة بمعنى السيادة والقوة للأمة؟ في هذه الحالة إن الوحدة ليس منها فائدة مرجوة. الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ – ١٩٦١) لم تعش طويلاً بسبب كثرة الطامعين في تبوأ السيطرة على المراكز الحساسة فلم تتسع لهم كراسي دولة الوحدة فجرى التآمر على الوحدة وحدث الانفصال. والوحدة الثلاثية (مصر - سورية - العراق) التي لم تجد النور (١٩٦٣) لم تتحقق لأن الخلافات انصبت كلها على من سيكون في المركز الفلاني ومن سيكون النائب والرئيس. والشيء نفسه حدث في أنواع كثيرة من محاولات الوحدة حينما كانت مشاريع الوحدة تخطط على الورق بدون أن يتغير وجه الدولة الإقليمية.

يوجد نوع من الوحدة حدث فعلاً، ويمكن أن يحدث أيضًا في وقت ما من قبل الثوار الذين يؤمنون بالوحدة: كانوا توا قد انقضوا على السلطة في بلادهم بانقلاب، فاستولوا على دار الإذاعة في بلدهم ، وأذاعوا البلاغات العسكرية، وبعد عدة أيام استقل علية القوم منهم طائرة وذهبوا إلى دولة إقليمية أخرى، وطلبوا تحقيق الوحدة معها باسم بلدهم. تحت مظلة التهليل والترحيب والتأييد يتم استقبال الثوار وتبدأ اللقاءات حول موائد الطعام والحفاوات العربية في جو بهيج. بعد يوم أو يومين تأخذ الأمور طابعًا شبه رسمي من قبل القيادة المضيفة فتتردد بأن تجيب بالموافقة على طلب الوحدة لأنها لا تعرف من هؤلاء الذين استولوا على الحكم.. حدث هذا في أكثر من مرة خلال خمسينات وستينات القرن العشرين. فتسأل قيادة البلد المضيف، من أنتم.. أليس الأجدر أن نعرف من أنتم أولاً ومن تمثلون؟ وبعد يومين أو كذلك تعقد جلسات أخرى ويصل الطرفان إلى حل وسط، بأن الاتفاق قد تم وبعد ترتيب الأوضاع في بلد الثورة سيتم اللقاء التالي خلال ثلاثة شهور أو ستة من تاريخه مثلاً، وذلك للبدء في وضع اتفاق الوحدة رسميًا. يعود الوفد الثائر إلى بلده ويشرع في سن القوانين وتعديل مواد الدستور، ويعمل على تطهير البلد من المعارضين ويشرع في تعيين السفراء والوزراء، فإذا بالثوار وقد أصبحوا جزءًا رسميًا من دولاب الدولة الإقليمية وكأن شيئًا لم يكن ثم يسدل الستار على فكرة الوحدة، وتصبح دعوتهم تاريخًا وليس أكثر. وكذلك فإن الوحدة لا تنجح إذا دعت إليها عدة ثورات (انقلابات) على أنظمة الحكم في الدول الإقليمية، لأن كل ثورة حينها ستمثل إقليمها. وكذلك حينما تلجأ دولة إقليمية فقيرة وتطلب الوحدة مع دولة إقليمية غنية فعدم التكافؤ لا يعمل في صالح الوحدة.

ما كاد يبدأ في القرن العشرين مسلسل الانقلابات في الوطن العربي في ظل صداقة وحماية الحرب الباردة خلال التوازن بين الكتلة الغربية التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والاتحاد السوفيتي ممثلاً للمنظومة الاشتراكية حتى انقسم العرب إلى معسكرين، المعسكر التقدمي الصديق للاتحاد السوفيتي والمعسكر التقليدي أو الرجعي الصديق للغرب أو كما كان ينعته المعسكر الذي اختار الاشتراكية

كمكون اجتماعي ليسند به الثورة. ولما كان كل معسكر هو في الحقيقة مجموعة من الدول العربية الإقليمية فقد تعثر مشروع الوحدة أيضًا بسبب الإقليمية وجرى تدويل قضية الوحدة العربية بين الغرب والشرق.

الوحدويون التقليديون قالوا نحن جنود للوحدة، ونحن فداء لها، مخلصون نؤمن بالتراث وبالتاريخ لهذه الأمة، لكن الاشتراكية التي أتى بها الثوريون دخيلة على تراثنا، فبدونها نتحد ووحدويون، وهم في الوقت نفسه لا يستطيعون أن يفرضوا على من مضوا في طريق التحويل إلى الاشتراكية مثل مصر أن يعودوا إلى الوراء. وكذلك لا يستطيع الثوريون الاشتراكيون أن يقنعوا الجماهير في الإقليميات التقليدية بأن تلحق بركب الاشتراكية العربية.

وهكذا فشل مشروع الوحدة على صعيد ثنائي بين الثوريين أنفسهم الذين صنعوا الانقلابات العسكرية، وفشل على صعيد تقدمي ورجعي بين الكتل الإقليمية العربية مع أن الوحدة العربية تعتبر كسبًا كبيرًا للجماهير العربية الكادحة لو تحققت، لأن معناها القومي ضارب في عمق تاريخ هذه الأمة بل في جذورها خصوصًا في معناها ولا يتوقف على ما تحققه من منفعة آنية. لقد أثبتت الأيام أن جماهير الوطن العربي لم تتزحزح عن نظرتها تجاه إسرائيل منذ إنشائها، رغم كثرة ما حدث بين الدول العربية من خلافات كبيرة وصغيرة على مختلف أنواع نظم الحكم في الدول الإقليمية العربية. وإن دل هذا فإنما يدل على أن كل إنسان في المنطقة العربية يفخر بأنه عربي، وأكبر دليل على ذلك بأنك لو سألت أي مواطن في أي بلد عربي، هل أنت عربي، سيستغرب من السؤال إن لم يُسمعك ما لا يسرك لأنه يفهم السؤال كأنك تخونه.

الطريق إلى الوحدة يمتد من الحاضر إلى المستقبل، ويعرف بغاياته العظيمة التي تحتضنها المشاعر والأحاسيس، والمشكلة هي كيف يتم الانتصار على التجزئة وإيجاد وحدة سياسية. لكن هذا لا يحتاج فقط إلى تمنيات بل أولاً تحدي الطريق إلى الغاية، وهنا لا بد من ثورة ثقافية قومية عربية تقودها الجماهير من أسفل.

إذن لا بد من ثورة حقيقية كاملة تبدل كل شيء، تبدل النظم والقوانين الدستورية القائمة كلها، الظاهر منها والمخفي، فانه لا يكفي تبديل قانون صارخ والإبقاء على قانون يقبع في طيات الحياة الاجتماعية، الثورة تعني التغيير الكامل لأجل إيجاد نظام قانوني في المجتمع. والمقصود بالثورة هي الثورة التي تعصف بالقوانين التي وضعها الاستعمار وسن لها الدساتير ورسم نظام الحكم بما يخدم علاقاته ومصالحه. وحيث أن أغلب البلاد العربية لم تستقل بشروط المنتصر على المستعمر فمن البديهي أن الأمر يحتاج إلى ثورة على ما خلفه الاستعمار بكل المعايير التي تزيل التجزئة. والقانون الذي لا يتماشى مع إرادة الأمة من الطبيعي أن يعتبر غير شرعي ويجب استبداله.

إن الثورة ليست عدوانًا إذا كانت تمثل الغالبية في المجتمع لأنها في هذه الحالة حل خصوصًا حينما تعجز الجماهير ديمقراطيًا وسلميًا عن أن تحصل على التغيير. هذا وليس بالضرورة أن تلجأ الثورة إلى العنف لتحقيق أهدافها فالثورة قد تكون سلمية بلا عنف، ولكن إذا قاوم النظام التغيير وأباح لنفسه أن يستعمل العنف للحفاظ على نظام أو قانون مما تطالب الجماهير بإلغائه، فإن هذا القانون يعتبر والحالة هذه عدوانًا قائمًا يبيح العنف ضد هذه الجماهير فيجب القضاء عليه بسلاح العنف. فطبقًا لمفهوم الثورة الذي تحدد هنا فإن تحقيق الوحدة يلزم أن تسبقه الثورة على واقع التجزئة ما دام التعامل مع الوحدويين العرب يتم بالنفي والقهر والإذلال، وما دام المواطن العربي في بلد عربي آخر غير بلده يعتبر أجنبيًا، وما دامت الإقليمية تؤكد على رسم الحدود الهندسية التي خطها الاستعمار قبل رحيله.

النظام السياسي لأي دولة إقليمية يقوم بناء على دستور خطه النظام السياسي نفسه، والدستور في هذه الحالة يحفظ الكيان السياسي القائم على التجزئة ما لم يُلغَ الدستور سواء من الداخل أو بتحطيم النظام السياسي من الخارج واستبدال الدستور بآخر جديد. لهذا كانت الثورة هي الحل لإلغاء القاعدة الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم الإقليمي. القوانين في أي دولة تعتمد على الدستور في البلد، ومن هنا فليس في قانون الدولة الإقليمية ما يدعو إلى الوحدة العربية لأنه ببساطة لا يوجد نص دستوري على ذلك، ولا يوجد قانون يشجع على الوحدة بل بالعكس هناك من يقاوم الداعين إلى الوحدة إن وجدوا، ويطاردهم ويتهمهم بالعمالة لجهات خارجية.

وفي جو تكميم الأفواه والحشر في الإقليمية السمجة ووجود السور الدستوري الإقليمي تصبح الثورة على الأنظمة القائمة ليست مطلب الوحدويين العرب فقط، وإنما هي ضرورة من أجل القضاء على التجزئة، ولا يجدي في هذا افتعال الحكمة والهدوء وعدم التهور. هذا، وحيثما تتم الوحدة العربية بالطرق الديمقراطية فلا داعي للانفعال واللجوء إلى الثورة إذ كيف تكون ثورة وتفرض إرادتها على الأكثرية.

هذا، ويجب أن نعلم أن ارتباط الوحدة بالديمقراطية شيءٌ مهمٌ، ويجب ألا ينفصلا أبدًا. لهذا يقال إن أصعب الأخطار على الوحدة أن يكون ارتباطها بالديمقراطية شكليًا. إن مصلحة الجماهير أن تعي هذا جيدًا وأن تظل على وعيها بأهمية الديمقراطية. الديمقراطية في ظل الإقليمية هي مقدرة على الحركة، وفي ظل الوحدة هي حياة حرة. الديمقراطية في ظل الوحدة ضمان عدم ظهور الديكتاتورية، ببساطة يصعب إيقاع الاستبداد على ٣٥٠ مليون عربي في بلاد فواصلها الطبيعية شاسعة.

لو أخذنا الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ مثالاً للتحدث عنه من ناحية كيفية حصولها وأسباب الانفصال ولو في بضع سطور، سنجد أنها لم تحدث كهبة من السماء في المنطقة العربية، وإنما سنجد أنها حدثت بسبب ضعف وتلاشي الدولة الإقليمية في القطرين المصري والسوري.

بالنسبة لسورية لم يكن الشعب السوري أصلاً إقليميًا بل وجد ونما وحدويًا منذ أن أصبح له دولة. حينما تم استدعاء الفكر القومي العربي الحديث في نهايات الحكم العثماني، كنا نجد أن الشعب السوري كان من أوائل الولايات التي طالبت بانصاف العرب واللغة العربية. وحينما تكونت أول دولة في سورية بعد الاستقلال عن العثمانيين ثم عن الفرنسيين لم تكن إقليمية فقد ظلت تطالب وتدعو إلى الوحدة العربية بما في ذلك وحدة بلاد الشام وقبل ذلك الدعوة لقيام الدولة العربية الكبرى، دولة الشريف حسين بن علي. ورغم قيام نظام الدولة في سورية فإن الجماهير في مجملها لم تكن في غالبيتها إقليمية، وقد ساعد على ذلك إنشاء الكيان الصهيوني

في الجنوب ثم التهديد التركي وحشد القوات على الحدود الشمالية لسورية، وهذا جعل مفاهيم الدولة في سورية تتهاوى لصالح الوحدويين العرب، فالحكومة كانت مجرد حكومة وليست إقليمية، والجماهير لا تجد إلا الوحدة العربية ملاذًا وإنقاذًا لسورية، فكان طبيعيًا أن يتجه كل شيء إلى الوحدة التي استمدت عنوانها وقاعدتها النضالية من القاهرة التي أيدت سورية وأرسلت بحرًا عشرين ألف جندي مصري للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها سورية من الأعداء المتربصين بها من خلف الحدود في ذلك الحين.

كانت القاهرة ممثلة بزعامة جمال عبد الناصر جاهزة وحدويًا منذ عام ١٩٥٦م، فتسارعت الأحداث وحصل كل شيء وانتخب جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨م كأول رئيس للجمهورية العربية المتحدة وأعطى الرئيس السوري شكري القوتلي لقبًا تشريفيًا "المواطن العربي الأول".

لقد حدث الانفصال بعد ذلك بين مصر وسورية بسبب أن الوحدة كانت بناءً على فشل الدولة الإقليمية وليس بسبب خبو الشعور الوحدوي. باختصار لم يكن قبل الوحدة يوجد زخم ثوري جماهيري حقيقي لا في سورية ولا في مصر. نعم كان هناك اندفاع وحماس من قيادة القطرين لكن تعبئة الجماهير لم تكن قد حدثت بعد بل بقيت الجماهير متلقية لقرارات الوحدة كمن يستمع إلى الأخبار العاجلة التي يصعب تفسيرها. لم تقم الوحدة بين مصر وسورية على أسس ثورية وعلى بعث ثوري متواصل حتى بعد قيام دولة الوحدة، وإنما ساد الوضع تلهي القائمين عليها باغتنام المناصب والصلاحيات، وهو ما أوصل إلى الانفصال عام ١٩٦١م.

- **القومية العربية وأنظمة الأمر الواقع**

بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م اخذ المد القومي في التراجع، وتبنت الأنظمة العربية شعارات جديدة تمجد الانتماء القطري وتضعه في مقدمة الأولويات. ازداد هذا الشعار أكثر فأكثر بعد الفشل الذريع الذي منيت به الأنظمة على صعد التنمية والاقتصاد وزيادة البطالة ومشاكل التعليم والصحة، فأصبحت (الأنظمة) تنمي

مشاعر التفرقة وتقيم الجدران بين قطر وآخر. علاوة على ذلك، أصبحت تظهر شعارات تمجد الانفصال والنزعة القطرية مثل "مصر أولاً ولبنان أولاً، والسعودية فوق الجميع ، الخ". وأصبح هذا شيئًا عاديًا ومألوفا، وأصبح كل نظام عربي يحاول العثور على انتماء غير عربي سواء كان فرعونيًا أو فينيقيًا أو إفريقيًا، أو أي شيء آخر من اختراع الحاكم بأمره وكيفما يُفسر حلمه على هواه.

وقد عارض المد القومي فريقان رئيسيان، الفريق القُطري، وفريق رجال الدين المتشددين! فقد انطلقت مجموعة المفكرين المعارضين الوطنيين (القطريين) من أن المد القومي العربي سيؤدي إلى تهميش الهوية الوطنية للدول المسماة بالعربية كما حدث في مصر، وكانت أفكارهم مستمدة من الاختلافات الثقافية الموجودة بين هذه الدول وكانت أبرز هذه النماذج هي مصر حيث عارض القومية العربية في مصر كبار الكتاب والمفكرين من أمثال أحمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب محفوظ ولويس عوض....الخ حيث رأوا أن الدولة العربية الجديدة ستمثل خطرًا على القومية المصرية نفسها والثقافة المصرية، فمصر لم تكن أصلاً ضمن الدولة العربية التي سعى إليها القوميون العرب الأوائل والتي كانت تقتصر على شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى الشام والعراق.

وأما علماء المسلمين المتشددون فقد شككوا بنوايا مؤسسي الفكر القومي، واتهموا الفكر القومي بافتقاره إلى الأيديولوجية اللازمة للتعامل مع الإنسانية والمجتمع سواء في بلاد الإسلام أو خارجها. واتهموا القوميين بأنهم تلقوا أفكارهم من أحضان الغرب والحركة الماسونية التي تسعى إلى حكم العالم بقوانينها الفاسدة. لكن مفكري الإخوان المسلمين كسيد قطب يؤيدون الوحدة العربية ويرونها مدخلاً للوحدة الإسلامية.وربما كان السبب أيضًا في معارضة بعض رجال الدين هو الميول الاشتراكية لبعض مفكري القومية العربية وبعض الأحزاب القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي هذا المقام، لا بد من الإشارة إلى أن كثيرًا من المفكرين القوميين هم إما علماء دين مثل عبد الرحمن الكواكبي أو ذوو اتجاه ديني مثل محمد عزة دروزة. هذا، ومن الجدير بالذكر أسماء بعض من أبرز القوميين العرب في العصر الأخير، وهم:

*إبـراهيم علـوش*أحمـد الـشقيري*أمـين الريحـاني*أنطـوان سـعادة*برهـان غليون*جمال الأتاسي*جمال عبد الناصر*جورج أنطونيوس*حافظ الأسد*حسين حمـود *حيـدر العـاملي*حسين مجلـي*حمـد الفرحـان*خيـر الـدين حسيب*زكـي الأرسـوزي*سـاطع الحـصري*سـعدون حمـادي *شـكيب أرسـلان*صـالح بـن يوسـف*صـدام حـسين*طـارق البـشري*عبـد الـرحمن الكـواكبي*عبـد الـستار قاسم*عبـد العزيـز الـدوري*عبـد الوهـاب المـسيري*عـزت الـسيد أحمـد*عزمـي بـشارة*عزيـز الـسيد جاسـم*عـصمت سـيف الدولـة*فاضـل الربيعـي*فهمـي كويدي*فيصل جلول*قسطنطين زريق*محمد المسفر*محمد عابد الجابري*محمد عـزة دروزة*محمـد عمـارة*معمـر القـذافي*معـن بـشور*ميـشيل عفلـق*نـاجي علوش*هواري بومدين*ياسين الحافظ.

هذا، ونـشطاء كثيـرون موجـودون فـي كـل ميـادين الحيـاة العربيـة فـي كـل الـوطن العربـي لا يتـسع المكـان لـذكر أسـمائهم جميعًـا، إعلاميـون ومفكـرون وكتـاب مـن أصحاب التوجه القومي الوحدوي العربي بل إن معظم الشارع العربي يتـوق إلـى أن يصحو يومًا ويجد دولة الوحدة الكبرى من المحيط الأطلسي من الدار البيضاء في المغرب إلى البصرة في شرق العراق.

لا شك في أن التغيير الذي أحدثته ثورات الشباب في الوطن العربي منذ ينـاير عام ٢٠١١م، قد جدد الأمل في القرن الحادي والعشرين في تحقيق الوحدة العربية التي داعبت خيال القوميين العرب في قيام وحدة لوطن عربي يمتد من المحيط الأطلسي إلـى الخلـيج العربـي. وصـار المحللـون يـرون فـي تغييـر الأنظمـة الحاكمـة فرصـة لتحقيق الوحدة المنشودة بعد أن انـهارت النظم والدساتير القديمة وتقزمت الأحزاب التي عجزت في السابق عن إنجاز طموحات الجماهير العربية.

في زمن ثورة الشباب قالت امرأة عربية تدعى "شيماء الزين" في إحدى كتاباتها ورددها معها صوتًا ونـصًا الكثيـرون، قالـت: "إن القلـب يـهفو إلـى نـسمة.. تمـر مـن المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى إلى الأزهر إلـى مسجد قرطبـة.. ولا تحمـل غيـر أنفاس العرب". وإن دل هذا إنمـا يؤكـد علـى أن هنـاك فـي الأجـواء ترنيمـة وحدويـة تحاكي كل عربي لا يرى إلا في الوحدة الكبرى ظلاً يحميه ويرضيه.

هذا، ويرى الكثيرون أنه ليس بالضرورة أن تكون الوحدة بالنمط الذي كنا نطالب به في النصف الثاني من القرن الماضي، وإنما يجب التفكير في طريقة أحدث لا تقل عن اتحاد فدرالي أو كونفدرالي وأيهما الممكن تحقيقه بحيث تُأخذ في الاعتبار خصوصيات كل قطر على حدة، وأن تكون صيغتها الجمع بين المشترك بين الأقطار العربية والتغاضي عن المختلف عليه. وان يُعمل على التخلي عن الجامعة العربية التي تتستر خلفها الدولة الإقليمية. لماذا لا يُوجد العرب اتحادًا فيه السياسة الخارجية موحدة، والنقود موحدة، وكذلك الجمارك والقوانين الاقتصادية والجنائية والتعليمية وغيرها، وكذلك العمل على تفعيل الاتفاقيات في كل مجال به منفعة.

هذا، ويرى الوحدويون العرب أن أهم المقومات التي تقوم عليها الوحدة، هي: اللغة، والدم، والتاريخ، والأرض، والآلام والآمال المشتركة. لو نظرنا كيف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة تم تأسيسها من خمسين ولاية، لتبين لنا أنه يوجد ما تتشابه به الأقطار العربية مع الولايات المتحدة، ولرأينا أن مقومات الوحدة العربية أقوى من مقومات الوحدة عند الولايات المتحدة ولا يحتاج هذا إلى برهان. كان عدد المستعمرات البريطانية ١٣ مستعمرة حينما تعاهدت واتفقت وثارت على بريطانيا بسبب الاحتكارات والتشريعات الصارمة التي كانت توقعها عليها بريطانيا. فرغم الاختلافات والتناقضات الكثيرة بين مستعمرات الشمال والجنوب في تلك الأيام، إلا أنها عقدت مؤتمرًا واتفقت على ألا تدفع ضرائب لبريطانيا تحت شعار، "لا ضريبة بدون تمثيل نيابي" ، ووقَّعت اتفاقًا تعاهديًا مؤقتًا وخاضت معركتها ضد بريطانيا.

وبعد الانتهاء من حرب الاستقلال ازدادت الخلافات بين الولايات واستعمل فيها السلاح، لكنها بسبب تنامي الشعور القوي بعد الاستقلال بضرورة تدعيم الروابط، تحول الاتحاد التعاهدي إلى اتحاد فدرالي وأصبح عدد الولايات خمسين على أن تتولى الدولة الاتحادية كافة مظاهر السيادة الخارجية بالإضافة إلى كثير من مظاهر السيادة الداخلية حسب قوانين الاتحاد الفدرالي. وأضحت كل ولاية من الولايات الخمسين تتمتع بقدر كاف من السيادة، لها حكومة، ولها دستور خاص، وقوانين خاصة، ومحاكم، وقوة أمنية.. الخ.

لا أظن القارئ الكريم يختلف معنا في أن الأقطار العربية في مجملها تتشابه في قضاياها الرئيسية إلى حد ما مع ما مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المحطات المفصلية، وليس بالضرورة أن تتطابق الأشياء والأحداث. فالأقطار العربية لم تكن دولاً مستقلة أيضًا إنما كانت ولايات ومناطق تحت الاحتلال العثماني. لو اعتبرنا أن الاستعمار الاحتلالي هو نفسه سواء في أمريكا قبل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا أو في الأقطار العربية حينما كانت ولايات تحت الاحتلال العثماني أو وهي دول شبه مستقلة تخوض معركة تحررية ضد بريطانيا وضد فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. أو وهي تناضل من أجل حريتها ضد الاستعمار الاقتصادي والثقافي الذي تغزوها به الولايات المتحدة الأمريكية. وأما سيناريو كيف تحررت المستعمرات في أمريكا وكيف اتحدت، مرورا بحرب الشمال والجنوب في تلك الولايات، فإن العالم العربي في زمن ثورات الشباب يشابه الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة، فهو الآن يواجه حرب الحصول على الحرية والديمقراطية، وحرب الانتصار على الدولة الإقليمية وإنشاء إتحاد عربي ينتصب عملاقا وسط ثلاث قارات.

والسؤال هل هناك أمل مرجو من ثورات الشباب في تحقيق الوحدة العربية؟؟

إن ما يثلج الصدور هو أن شباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، أعلنوا في مؤتمر صحفي في ميدان التحرير، أمام الدنيا كلها بعد تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، بأنهم يؤيدون مشروع الوحدة العربية الشاملة.

لا شك في أن رفع الحدود الإقليمية المصطنعة نتيجة حدوث الوحدة لو تمت، سيكون له أثر كبير على حياة الأمة العربية، وسيوجد إبداعًا في مجالات الحياة، أولها إيجاد سوق وخدمات إنتاجية ومبادلة وتداول كل فائض ونافع بين الناس، ومن المؤكد أن هذا لو حدث، سيتطلب إعادة البناء على أسس وحدوية بدءًا من شق الطرق حتى القوانين التي تهم الداخل والخارج. فإذا كانت الثورة قد بدأها الشباب من الإنترنت (الفيس بوك)، فلماذا لا تبدأ الوحدة العربية الشاملة هي أيضًا من الإنترنت؟

يمكننا أن نتصور، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، أن تعداد الشعب الليبي حتى سنة ٢٠١١ لا يزيد كثيرًا عن سبعة ملايين نسمة، ومساحة ليبيا الجغرافية قدر مساحة العراق ثلاث مرات ونصف، وبليبيا خيرات بترولية ومعادن وثروات طبيعية أخرى تحتاج إلى طاقة بشرية للتعامل معها. وليبيا تحد مصر ذات الخمسة والثمانين مليونًا من البشر، وبها ما بها من خبرات وقدرات وطاقات بشرية. فلو تحققت الوحدة العربية الكبرى، دعنا نتخيل حجم النماء والفائدة التي ستعود على مصر وليبيا. وقس على ذلك ما في البلاد العربية الأخرى من طاقات بشرية ومصادر طبيعية بدءًا من البترول، ألا يساهم هذا لو حدثت الوحدة في وضع الأمة العربية في موقع مشرف بين أمم الأرض؟

وفي المقابل نرى الآن، أقطارًا عربية أصابت ما أصابت من الغنى المادي غير العادي، وأصبحت مقياسًا لمستوى الدخل العالمي بالنسبة لعدد السكان، من يتوقع يومًا أن يكون لمثل هذه الدول شأن وأثر ونفوذ بين دول العالم. لقد مرت عشرات السنين ولم تصبح الأقطار العربية الغنية كل على حدة سوى كواكب صغيرة تسبح في مجرات الأمم الأخرى.. أي أن الدولة الإقليمية محكوم عليها أن تظل ضعيفة.

إن الدولة الإقليمية تظل طاقاتها محدودة، وحتى أن استيعابها لمداخيلها يظل محدودا أيضًا، لأن بيئتها الاجتماعية والجغرافية لا تسمح، ناهيك عن كونها في أغلب الأحيان تفتقر إلى التكامل الاقتصادي والمناخي الذي يجعلها لا تستطيع أن توجد الاكتفاء الذاتي في أساسيات العيش. في مقابل ذلك نجد الدولة الوحدوية لها اليد الطولى في المقدرة على استيعاب ملايين أو حتى مئات الملايين من فرص العمل الجديدة، مثل بناء الجيش وحرس السواحل والحدود المترامية، وإنشاء منظومة أمنية للدولة الكبرى، وقس على ذلك المجالات الأخرى، صناعة عملاقة، وتجارة وتصدير ضخمان. وفي نهاية الأمر ينعكس كل ما يتم إنجازه على جعل مواطن الدولة الوحدوية فخورا بانتمائه القومي الذي ما زال مغيبًا.

إن الدعوة إلى الوحدة، هي، سؤال يطرح نفسه بإلحاح على كل عربي في مشارق الأرض ومغاربها. ألا يكفي بأن العرب انتظروا المنقذ طويلاً، وأن الأمية ما زالت

في أعماق المجتمع العربي تنخر كالسوس في الخشب، وأن الفقر صار علمًا يرفرف فوق بلاد العرب غير المنتجة للبترول، وأن الامكانيات السياسية العربية خجولة أمام أصحاب القرارات الدولية بل هي في أحسن الأحوال احتفالية تابعة وللتصفيق ولتنفيذ المهمات، هذا إن لم تكن مهملة ومغيبة.

▪ المشروع الاتحادي العربي

إن الصيغة المثلى لتحقيق عمل عربي شامل حسب معطيات الأمر الواقع ، هي صياغة مشروع اتحادي قومي دستوري يضم الأقطار العربية، وينبثق من خلال تطوير ميثاق جامعة الدول العربية على أن يتم تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بإعداد برنامج زمني لتنفيذ الخطوات اللازمة خلال فترة محددة بسنة أو سنتين أو حتى خمس سنوات مثلاً. ذلك بعد أن تبين صعوبة قيام وحدة قومية اندماجية يكون مركزها أحد الأقطار العربية ممن تتوفر فيه الصفات الخاصة التي تؤهله لأن يقود مشروع الوحدة الشاملة، ويفرضها بالقوة من خلال ثورة تقضي على كل عناصر التجزئة الإقليمية. وذلك لأن أيًا من الدول العربية لا تملك أسباب القوة وعناصرها والامكانيات اللازمة حتى تستطيع أن تتغلب على معوقات الأمر الواقع في الداخلية والخارجية.

إن الاتحاد العربي المنشود لكي ينجح، لا بد أن يشتمل دستوره على الاعتراف بكل خصوصيات المجتمع العربي، الإثنية والمذهبية والتراثية والثقافية والدينية. ولا بد أن يبنى هذا الاتحاد لكي يضع في أولوياته التالي:

- تشغيل العمالة العربية في كل المجالات دون تمييز بين مواطن وافد من قطر عربي ومواطن محلي، وذلك لأجل زيادة الإنتاج وتحقيق التوحد الانتمائي لمعنى عروبة الوطن الكبير.
- توحيد مناهج التربية والتعليم لأجل المحافظة على اللغة العربية وتطويرها لحفظ التراث الحضاري، وذلك لبناء جيل وحدوي يكون مسئولا عن سلامة الوطن الكبير.

والقصد هنا توحيد المنهج التاريخي التعليمي في البلاد العربية لدفع الناشئة نحو التكامل العربي.

- يجب الالتفات إلى خلق المشاريع الاقتصادية والخدماتية العملاقة والاهتمام بها، مثل مشروع مد خط سكة حديد يربط كافة المناطق العربية لتسهيل تنقل الأفراد وازدهار الصناعة والتجارة.

- إنشاء سوق عربية مشتركة، والعمل على توحيد النقد (العملة) لتسهيل التبادل التجاري، وانتعاش السوق، والقدرة على الوقوف أمام العملات الصعبة العالمية كالدولار واليورو وغيرهما.

- إنشاء هيئة عربية للتصنيع الحربي فضلاً عن تقديم الحوافز، كالتدريب ورفع كفاءات الأفراد، وتقديم المساعدات والقروض للصناعات المدنية التحويلية المساندة.

- إيجاد نظام جمركي موحد يأخذ في الاعتبار حماية الصناعات المحلية من المنافسة.

- عمل نظام أمني واتفاقيات أمنية بين الأقطار العربية كلما لزم الأمر لتوفير الأمن والأمان..

- إنشاء جيش اتحادي عربي قوي لحماية الوطن والمواطنين.

- سياسة خارجية عربية موحدة.

فبين الحلم والواقع تظل المهمة مجرد أمل وليست سهلة في ظل نظم عربية وجدت منذ أن خرجت الأمة من السيطرة العثمانية، وانكب عليها الأوروبيون تمزيقًا إلى أن تم خلق الكيان الصهيوني، وإلى أن حل الدور الأمريكي بديلاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث شرعت الولايات المتحدة في تمزيق الكيانات العربية نفسها إلى كيانات أخرى بدءًا بالسودان والتمهيد لفعل الشيء نفسه في أكثر من بلد عربي آخر. وكأن الغرب ولا أحد غيره يستنسخ حربًا صليبية أخرى بنمط جديد. فالغرب يعلم جيدًا أن المشروع النهضوي العربي لن ينجح إلا بوحدة قومية، ولهذا هو يعمل على منعها.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تتقدم حينما كانت مجرد ولايات منفصلة، وكذلك ألمانيا لم تصبح كما عرفناها إلا بعد أن وحدها "بسمارك". ولم يصبح لفرنسا شأن إلا بعد توحدها وقيام الثورة التي قدمت منهجًا أخذت به معظم الأمم التي سعت إلى التطور. في زمن التجزئة يستطيع أي طامع قوي لو سنحت له الظروف أن يتدخل في شأن أي قطر عربي، وفي التوحيد تكون القوة التي تردع كل من تسول له نفسه التدخل في أي جزء من الوطن الكبير. لهذا فإن أعداء الأمة العربية يدركون جيدًا، أن تقسيم الكيان العربي هو الضمانة لإتاحة الفرصة لنهب الثروات، وفتح الأسواق العربية أمام السلع الأجنبية وإبقاء العرب مجتمعات استهلاكية، وهو ما يحدث للأسف حتى كتابة هذه السطور (٢٠١١ م).

حقًا إنها مشكلة ومسئولية المواطن العربي، الذي عليه أن يفتح عينيه وعقله ويشاهد حال أمته وكيف هي في أدنى درجات سلم الحضارة بينما الأمم الأخرى تدق أبواب الكواكب الأخرى وتتحسس الأفلاك والمجرات. أجل إنها مسئولية المواطن العربي في أن يدرك أن معظم النظم العربية أو كلها بطريقة أو بأخرى تحت الحماية الأمريكية المباشرة. كما على هذا المواطن أن يعلم أن نظمًا عربية تعتبر تحقيق اتحاد عربي هو مشكلة لنظامها السياسي. وتوجد نظم عربية لا تعترف إلا بالقطرية على حساب التضامن العربي. إن على المواطن العربي أن يعرف جيدًا، بأن التخلف التنموي العربي سببه الأول غياب الوحدة القومية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ببساطة لا تعترف بالقومية العربية، لأنها مشروع وحدوي مستقل، ولهذا فهي تشجع الانقسامات العربية والقطرية والإقليمية، وليس لديها ما يمنع أن تصبح كل أقلية أو مذهب أو طائفة عربية دولة مستقلة، وذلك حتى لا يتهدد نفوذها ومصالحها ووجود إسرائيل الموقع المتقدم للغرب في قلب الوطن العربي. هل من حق الدول الأوروبية المتعددة الأعراق والأجناس والأصول واللغات أن تتوحد، ومن حق الولايات المتحدة الخليط من كل أنواع البشر أن تتوحد، وليس من حق الأمة العربية أن تتوحد أقطارها؟ انه سؤال مطروح في وجه كل مواطن عربي، لكي يسعى إلى الإجابة عليه.

هذا، وإن منح شهادة الديمقراطية الأمريكية لأي قطر عربي، كما جرت العادة، تعتمد على مدى تطبيع ذلك القطر مع إسرائيل. لهذا نجد أن الدول العربية التي تعترف بإسرائيل وتشرع في إنشاء علاقات معها، سواء علاقات مباشرة أو غير مباشرة أو حتى تسير في طريق فتح قنوات اتصال مع إسرائيل، تحصل على صك أمريكي بالرضا وتتم الإشادة بها بغض النظر عن كونها تحكم شعبها بأي بدعة. وهنا يبدو أن قبول أمريكا لأي قطر عربي لا يتم بناء على انفتاح هذا البلد على الحرية والديمقراطية وتحقيقهما لمجتمعه، وإنما بناء على قدر خدمة المصالح والاستراتيجيات الأمريكية التي يقوم بها هذا النظام في المنطقة، واكبر دليل على ذلك أن دولاً عربية للولايات المتحدة وجود فيها منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ومع ذلك لم تعمل الولايات المتحدة على دمقرطتها أو حتى انتقادها.

إن تمييع الإرث الديني للشعب العربي وإزالة القومية، وجعل الدولة الوطنية غير مؤهلة للنمو والإنتاج، وإبقاء المجتمع العربي سوقا للإنتاج الصناعي الذي لا ينافسه ناتج محلي عربي، وكذلك العمل على مقاومة أي تكامل عربي وحدوي بين العرب، كل هذا بمجموعه هو ثوابت المشروع الأمريكي والغربي بصفة عامة للأمة العربية. ولأجل إلا يكون فراغ في الوجدان العربي يشجع على اليقظة العربية، ولإيهام الجماهير العربية بأن سيدة الحضارة الغربية تساند تحرر الإنسان العربي وتطوره، عمد الإعلام الغربي إلى إلهاء العقل العربي ودغدغة آمال الجماهير واستمالتها، بأن عمد إلى الحديث عن حقوق المرأة، والتحدث عن مشاريع وهمية للمستقبل والعصرنة، وربطها بإباحة الحرية الجنسية ووسائل اللهو التي تتنافى مع أي معتقد وقيم وأخلاق، وأبقى هامشًا ضحلاً بدون ركائز للحديث عن قضايا الحرية والديمقراطية، وكأن الوحدة والتنمية القومية ليس لها علاقة بالحرية والديمقراطية.

إذن، المطلوب أن يدرك الإنسان العربي والحاكم العربي، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بوجود الأمة العربية، لأن استراتيجيتها هي تثبيت التجزئة وتقويتها وجعلها ركيزة إقليمية، وبذلك تصبح سيادة كل دولة عربية ضد دولة عربية أخرى، والركيزة الأساسية لكل دولة عربية تكون الولايات المتحدة خاصة في هذا العصر الأمريكي. بذلك يكون السيد الأمريكي هو الموجه للبرامج التربوية

للدويلات العربية، وهذا يجعل إسرائيل جزءًا من المنطقة، وما إسرائيل إلا مشروع الهدف منه هو إحلال القومية الصهيونية لكي تكون بديلاً عن القومية العربية، ويضحي الشعب العربي أشلاء من الأقليات والطوائف التي في أحسن أحوالها تعيش حكمًا ذاتيًا، جماهيرها عبارة عن قطعان تعمل من أجل قوت يومها في المشاريع الاقتصادية التي يملكها المستثمرون اليهود في إسرائيل العظمى.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق كان نموذجًا حيًا للاستعمار الحديث. فأمريكا تطالب العرب اعتبار قراراتها في العراق شرعية، من ناحية اعتبار الديمقراطية العراقية نموذجا صالحًا للعالم العربي والإسلامي. فكيف تكون الديمقراطية الأمريكية في العراق صالحة للعرب، وهي تقوم على استباحة الإنسان العراقي وسرقة ثروته، وتدمير أدوات الإنتاج في الدولة، ومنع محاكمة جرائم الجندي الأمريكي التي يرتكبها في العراق محليا ودوليا. لا يمكن أن تكون في الدولة حرية ولا ديمقراطية حقيقية والدولة محتلة من قبل غيرها.

في عهد الاحتلال النازي لفرنسا، أصدرت الحكومة الفرنسية قوانين وقرارات ديمقراطية، وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي لم يتم الاعتراف بتلك القوانين لأنها صدرت في عهد الاحتلال.
إن مشروع الإصلاح الأمريكي لما يسمى الشرق الأوسط الكبير، لن يحقق نموًا أو إصلاحا بل سيدمر لأنه يحارب التصنيع العربي، ويحارب التكامل الاقتصادي العربي، ويحارب الوحدة القومية الشاملة.

إبان عهد محمد أنور السادات في مصر أيضًا، مناه الأمريكان بتحويل مصر إلى جنة مقابل توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فماذا حدث؟ أين الاستثمارات الأمريكية التي وعدت بها أمريكا مصر؟ هل تم إقامة مشروع أمريكي متقدم واحد يعادل مصنع الحديد والصلب الذي أقيم في عهد جمال عبد الناصر أو مشروع كمشروع السد العالي الذي زود مصر بالكهرباء وعمل على توسيع الرقعة الزراعية في مصر أو مثل إقامة مصانع الغزل والنسيج التي ازدهرت في مصر في مرحلة حكم جمال عبد الناصر نفسها؟ يقال بأن دولة خليجية صغيرة لها استثمارات

في مصر تعادل ضعفي الاستثمارات الأمريكية فيها. إذن أين السمن والعسل الذي وعدت بهما أمريكا مصر؟

إن ما يحتاجه المجتمع العربي في كل الأقطار العربية كخطوة تمهيدية نحو الوحدة القومية، هو، وضع خطاب إسلامي عربي معاصر يحاكي روح العصر في القرن الحادي والعشرين لعزل بؤر التطرف والتجهيل أينما وجدت في الأقطار العربية. وإن الحاجة شديدة إلى إصلاح سياسي من ناحية العمل على فصل السلطات في الدولة والتأكيد على فصل السلطات، لأن هذا من صميم الفكر الإسلامي الذي أقر منذ فجر الإسلام باستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية حتى قبل أن يطرح فلاسفة الغرب نظرية فصل السلطات في الدولة. وهو ما يراه الفقهاء المعاصرون أيضًا من ناحية أن السلطة التشريعية يمارسها الإمام فيما يصدر من تشريعات تنفيذية يشاركه فيها أهل الشورى في حدود نظام الشورى الإسلامي، كما أن السلطة القضائية يجب أن يتولاها القضاء المستقل. وأن يقوم على السلطة التنفيذية رئيس الدولة أو مجلس الوزراء. وأما السلطة المالية وسلطة المراقبة والتقويم فيمارسها المجتمع عن طريق مجلس الشورى.
إن الإصلاح السياسي العربي يبدأ بتطوير الجامعة العربية إن كان يمكن أن يكون لها دور في المشروع النهضوي القومي لخلق اتحاد تكاملي فعال وبميثاق ملزم.

لقد ثبت بما لا يقبل الشك، أن أقطارا عربية سارت في ركب الولايات المتحدة منذ عشرات السنين، ولم تتقدم لا في السياسة ولا في الاقتصاد، ولا في المجال القومي العربي (كيف تتقدم نحو الوحدة والأمريكيون من ركائز سياستهم تجزئة الوطن العربي). هذا، ولقد ثبت أيضًا فشل قيام وحدة عربية عن طريق الضم لأكثر من سبب محلي وخارجي. وثبت اجتناب الوحدة التي تقوم على مشروع وحدوي يحكمه الحزب الواحد الذي يعادي التعددية في الحكم.
كما أن المشاريع الوحدوية التي أقيمت على أساس اشتراكي ماركسي قد فشلت أيضًا لتصادم الاشتراكية الماركسية كوعاء اجتماعي مع الاشتراكية الإسلامية التي هي جزء من التراث العربي، أو ليس التاريخ الإسلامي جزءًا من التاريخ العربي؟

وهذا الفشل جعل الحكام العرب يلجأون إلى القطرية، والسؤال الآن أيضًا: هل حققت القطرية تنمية حقيقية ورغدا للجماهير؟ أو هل حققت القطرية العربية أمنا وطنيا؟ هل عملت القطرية على تحصين نفسها من الانشقاقات العرقية والطائفية والمذهبية التي تهدف إلى الانفصال؟ الجواب لا..

إن الخطاب الإسلامي الطائفي المتطرف لم يقدم بديلاً أفضل، وعليه نشير إلى أن الخطاب الإسلامي المتطرف كثيرًا ما قدم تكفيرا للأمة فعمل على تأجيج المشاعر واندلاع حروب داخلية جعلت النظم الحاكمة تغتنم الفرصة وتمعن في تمكين قبضتها على المواطنين، وتستفيد أكثر مما تخسر. فكيفما أدرنا وجوهنا نجد أن الحركة القومية العربية التي تقوم على العروبة والإسلام، استطاعت الانتصار على الاستعمار الأوروبي خلال السعي للاستقلال، وما زالت غير مقتنعة باستمرار إسرائيل. ورغم جبروت الغرب المستفرد بالأمة العربية، فإن بؤر المقاومة القومية والإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين لم تنطفئ.

إن الديمقراطية في طابعها ليست سلوكا يورَّث بل هي سلوك يُستدل عليه في كل لحظة بالممارسة الفعلية فقط. والديمقراطية جهاد يُقدم فيه المواطن ثمنًا من "الأنا" الخاصة به، بمعنى أن الإنسان جزء من كل تتوفر في هذا الكل، روح العمل الجماعي عند كل مواطن. كما أن الديمقراطية لا تفرض من فوق وإنما يعبا لها من أسفل، والديمقراطية لو صح التعبير، هي، "هيمنة التحت على الفوق"، ولهذا لا يمكن ترجمتها بالشعارات وإنما ضمن برامج تترجم إلى مصالح وتطلعات وأهداف. فما الديمقراطية سوى أنها إطار تنظيمي مؤسساتي تتناغم فيه مصالح فئات المجتمع، تتصالح وتتعادى، حسب بنود محترمة متفق عليها اسمها القانون.

إن الثورة التي اندلعت فجأة في الوطن العربي عام ٢٠١١م، المتمثلة بثورة شباب التغيير جديرة بالاهتمام والانتباه والاحترام في الوقت نفسه، وأنه يجب عدم تجاهلها أو الإشارة إليها وكأنها حالة مؤقتة. إنها زلزال شعبي انطلق من أجل أهداف وتطلعات لن تقف عند حد إزاحة الحاكم فقط. لقد انبهر العالم وهو يشاهد إزاحة نظامين عربيين خلال ٢٨ يوم في تونس و١٨ يوم في مصر. إنه حدث كبير

بل ثورة مثل الثورات التي غيرت وجه التاريخ. لذا يجب فهم طبيعة هذه الثورات بشكل أوسع في هذا العالم المتغير، ويجب الاعتراف بذكاء جيل هذه الثورات الذي أدرك أهمية تكنولوجيا الاتصالات التي قربت مشاهد الأحداث واستفاد منها الثوار حينما جعلوا الرأي العام العالمي يراقب الأنظمة الدكتاتورية ويفضح تصرفاتها كلما حاولت سحق المتظاهرين والمعتصمين السلميين في الساحات والميادين، فكان هذا عاملاً مساعدا جدًا في إنجاح الثورات خصوصًا حينما تم فضح التعامل الأمني القمعي.

هنا لا بد من الإشادة بالدور التونسي في الحراك الثوري العربي، فرغم أن حجم تونس صغير فانه لا يقلل من دورها واشعاعها الحضاري كجزء من الأمة العربية. وما اندلاع الثورة فيها أولاً، إلا حدثٌ زادها أهمية في نظر القوميين العرب. فتونس على مدى التاريخ العربي الإسلامي كان لها دور مشرف في ربط المشرق العربي بمغربه. لقد كانت تونس حلقة الوصل والتواصل منذ الفتح الإسلامي وبداية تشكل الأمة العربية، وما زالت تلعب الدور نفسه حسب الإرادة السياسية التي تحكم فيها. فحينما كانت تتوفر الإرادة السياسية كان لتونس دور ايجابي في تجاوز حالة القطيعة والتشرذم التي تكرسها القوى القطرية والإقليمية في الوطن العربي.

لهذا لا عجب أن يظل لتونس دور تلعبه في بلورة مشروع نهضوي عربي جديد هي بوابته نحو المغرب العربي الذي تمثله الجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا، وامكان تفاعل هذه الأقطار مع المشرق العربي عبر بوابة تونس القومية. فليس غريبا إن يمد شعب تونس يديه في اتجاه مشرق الوطن الكبير وفي اتجاه مغربه، مطالبا بالوحدة المغاربية والعربية على أسس ديمقراطية ممثلا بثورته وما تطرحه من قيم وأفكار.